



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



النظرة الاستعمارية البريطانية لمنطقة الخليج العربي

British Colonial View of the Arabian Gulf

عبد القادر بن شرقي¹ ، علي العبيدي²
¹ جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر
² جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

Key words:

Arabian Gulf,
Britain,
East India English
Company,
Colonial View.

Abstract

Since the beginning of modern times, the Arabian Gulf has received the attention of the great international powers, especially Britain. Britain has sought to acquire the Arabian Peninsula by formulating a policy of controlling the region on its eastern, western and southern sides in the context of the colonial movement based on competition between colonial powers at that time. And then expanded to encompass the strategic and political vision. As one of the measures of future dimensions (colonial hegemony), it founded the Anglo-East India Company after initially declaring its interest in buying and selling only. Britain's interests on the Arabian Peninsula and in the Indian Ocean were on the rise, The other, which made them collide with it on many occasions .. The British methods varied to reach the region and loot their wealth.

From this point of view, this article examines the British colonial view of the Arabian Gulf during the modern period. "How did Britain view the Arabian Gulf region between the 17th and 19th centuries?"

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019/11/09

القبول: 2020/01/05

الكلمات المفتاحية:

الخليج العربي،

بريطانيا،

شركة الهند الشرقية،

النظرة الاستعمارية.

حظي الخليج العربي منذ بدأ العصور الحديثة باهتمام القوى الدولية الكبرى وخاصة بريطانيا، ولقد سعت بريطانيا للاستحواذ على الجزيرة العربية بصياغة سياسة تقوم على السيطرة على المنطقة بأطرافها الشرقية والغربية والجنوبية في إطار الحركة الاستعمارية القائمة على التنافس بين القوى الاستعمارية آنذاك، من أجل تأمين مصالحها التجارية، في البداية ثم توسعت لتشمل الرؤية الإستراتيجية والسياسية فيما بعد. وكأحد الإجراءات ذات الأبعاد المستقبلية (الهيمنة الاستعمارية) قامت بتأسيس "شركة الهند الشرقية الانجليزية" بعدما أعلنت اهتمامها في البداية بالبيع و الشراء فقط، حيث كانت مصالح بريطانيا على أطراف الجزيرة العربية و في المحيط الهندي في تصاعد مستمر، هذا ما جعلها عرضة لاهتمامات القوى الأوروبية الأخرى، مما جعلها تتصادم معها في كثير من المرات.. وقد تنوعت أساليب البريطانيين للوصول إلى المنطقة ونهب ثرواتها.

ومن هذا المنطلق تتناول هذه المقالة نظرة بريطانيا الاستعمارية نحو الخليج العربي خلال الفترة الحديثة. عبر البحث في إشكالية مفادها " كيف كانت تنظر بريطانيا إلى منطقة الخليج العربي بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر؟

1- مقدمة

إن التنافس الاستعماري من أجل الحصول على مناطق نفوذ جديدة، قد عرضت منطقة الخليج العربي للسيطرة الأجنبية. وكانت بريطانيا من أكثر الدول مهياً للعب الدور الضامن والراجح في إطار الحركة الاستعمارية القائمة على أساس الصراع الدولي في هذه المنطقة آنذاك، من أجل تأمين مصالحها التجارية، في البداية ثم توسعت لتشمل الرؤية الإستراتيجية و السياسية فيما بعد. و كإحدى الأدوات ذات الأبعاد المستقبلية قامت بتأسيس شركة تجارية وأعلنت اهتمامها بالبيع و الشراء فقط، واخفت أهدافها الجوهرية، فحصلت على امتيازات تجارية من الحكومة العثمانية، شكلت إحدى المداخل الأساسية في رسم الاتجاهات الإستراتيجية للشركة وللحكومة البريطانية التي أصبحت ذات مطامع استعمارية أكثر اتساعاً في المنطقة العربية.

وقد أعدت سلفاً خططاً احترازية لدرء أية أخطار محتملة في المستويين الداخلي والخارجي وارتكزت هذه الخطط على دراسة جيدة لوضع المنطقة وبحثت على نحو محموم على قيام صراع داخلي من شأنه أن يسهل مهمتها بحيث كانت تحدث صراعات في لحظات حرجية متعددة الأهداف تسهل للانكيز التدخل و مسك الأمور ما يؤمن مصالحها. ويبقى الاتهام ماثلاً كونه ليس وليد صدفة، بل لابد من متآمرين ذي أطماع، وما سوى بريطانيا المؤهلة في واقع الأمر للاضطلاع بهذا الدور، إذ تعيش تحذير وجودها في المنطقة العربية لاسيما بالعراق لأهمية موقعه الجغرافي والتجاري الذي يربط الخليج العربي وإيران وكذا العالم الخارجي (الهند وأوروبا). فهي تعرف بشدة حساسيتها تجاه أية خطط ترسم خارج موافقتها الأمر الذي يفسر اهتمامها البالغ بالمنطقة بحيث احتل هذا الجزء المهم من المنطقة العربية تفكير الاستراتيجيين البريطانيين، إضافة لتصديها لقوى المقاومة تحت أهداف إنسانية، مثل فمع القرصنة وحماية وأمان التجارة المشروعة.

منهج البحث

تم اعداد هذا البحث وفق المنهج التاريخي أولاً، قصد الدخول إلى الحقب المتعددة التي مرت بها بريطانيا حتى تمكنت من حسم الصراع الدولي لصالحها، وكان للمنهج التحليلي نصيب أوفر، لمعرفة مقاصد السياسة البريطانية في المنطقة العربية، وتحليل أهداف الاتفاقيات والمعاهدات التي تم فرضها على القوى المحلية، ومدة تأثير هذه الأهداف في واقع الحال. معتمدين على المصادر التاريخية التي كانت ضرورية لانجاز هذا البحث خاصة فيما يمت بصلته وثيقة الى تاريخ منطقة الخليج العربي.

خلفية البحث

لم يتناول الدارسون والباحثون دراسة نظرة البريطانية الاستعمارية لمنطقة الخليج العربي كما ينبغي حيث كانت منطقة الخليج العربي ولا تزال حتى يومنا نقطة ساخنة في

كوكبنا. وتؤكد على ذلك ما تشهده المنطقة من أحداث سياسية وعسكرية، و لهذا نرى من الأهمية بمكان دراسة النظرة الاستعمارية البريطانية للمنطقة منذ اللحظة الأولى لظهورها. لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مختلف زوايا الموضوع، لمعرفة مقاصد السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي و تحليل اهداف الاتفاقيات والمعاهدات التي تم فرضها على القوى المحلية و مدى تأثير هذه الاهداف في واقع الحال.

أسئلة البحث

يتمحور البحث حول جملة من تساؤلات لعل أهمها مايلي:

- 1- ما دواعي الاهتمام الذي ساق بريطانيا الى الاهتمام بمنطقة الخليج العربي ؟
 - 2- الى اي مدى نجحت بريطانيا في تجسيد اهتمامها العراق وكيف حفظت على مصالحها الاقتصادية ؟
 - 3- كيف ارست بريطانيا سياستها في العراق وما مظاهر هذه السياسة في هذا الجزء المهم من المنطقة العربية ؟
- كيف اثرت سياسة بريطانيا في تحريض القوى المحلية (القواسم) على المواجهة والوقوف في وجه النشاط البريطاني ؟

فرضيات البحث

من اهم الفرضيات التي تبلورت خلال هذا البحث مايلي:

- 1- من المفترض عبر هذه الدراسة ان بريطانيا عمدت الى توظيف مختلف الوسائل لتبرير غايتها و هي حماية تجارتها و المحافظة على تفوقها في منطقة الخليج العربي.
- 2- افترضنا خلال هذه الدراسة ان الجانب المادي الاقتصادي كان السبب الكبير والواضح من وجهة النظر الاستعمارية في احتلال بريطانيا المناطق المختلفة من العالم، خاصة المنطقة العربية و لاسيما العراق وفق إستراتيجية بنيت على أساس الأسواق الجديدة و المواد الأولية و المعدنية، لذا دعمت نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية ومنعت الشركات الاخرى من التغلغل في اسواق منطقة الخليج ،كما ارتكزت سياسة بريطانيا على محاولة الاشراف على امن واستقرار المنطقة .

2. اهتمام بريطانيا بمنطقة الخليج العربي

يعود اهتمام بريطانيا بالمنطقة بعد ظهور بوادر سيطرتها على البحار والمحيطات اثر هزمتها لإسبانيا في معركة الارمادا (الأسطول الاسباني) في سنة 1588، في بحر الشمال عند محاولته غزو انكلترا⁽¹⁾. وتعزز هذا الانتصار بسلسلة معاهدات مع فرنسا، لمواجهة الخطر الاسباني⁽²⁾. وقد استمر التعاون الانجلو-فرنسي حتى سنة 1598، عندما طورت انكلترا علاقاتها مع هولندا ضد كل من فرنسا واسبانيا⁽³⁾.

إن هذا الانتصار ساهم في إنعاش آمال المغامرين الانكليز للانطلاق برحلاتهم البحرية نحو جزر الهند الشرقية

عبر ذلك الطريق خمسة أشهر عكس ما كان يستغرق إحدى عشر شهراً عندما كان يمرّ عبر رأس الرجاء الصالح⁽¹⁵⁾.

لقد تجسّد الاهتمام البريطاني في العراق في ناحية جد مهمة حيث تركّز المصالح البريطانية في الناحية الاقتصادية التي سنتعرف عنها.

3-1 المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق

يعتبر تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في بداية القرن السابع عشر الميلادي، بداية ظهور المصالح الاقتصادية لبريطانيا في منطقة الخليج العربي الأمر الذي جعلها تؤسس لعلاقات متينة مع القوى المحلية في منطقة الخليج لاسيما في العراق، لترسيخ نفوذها في المنطقة، وبناء مراكز تجارية لها، ولذا جربت الشركة المتاجرة مع مدينة البصرة في البداية، تفاديا للمنافسة التجارية الحادة مع الشركة الهولندية التي كان لها السبق في التمرّكز بالخليج العربي، حيث تمكن مسؤولوا الشركة البريطانية من عقد معاهدة مع السلطان العثماني (أحمد الثالث 1703-1730)⁽¹⁶⁾، سمح بموجبها بممارسة التجارة في كل انحاء الواقعة تحت سلطة الحكم العثماني لاسيما التجارة المارة عبر الأراضي العثمانية، وحددت نسبة الرسوم الجمركية بـ 3% على الواردات البريطانية⁽¹⁷⁾، وابتداء من عام 1723، تمكنت الشركة من الحصول على مقر دائم في البصرة، يشرف عليها مقيم تابع لوكيل الشركة في بندر عباس، وفي 1764 استطاعت انشاء قنصلية لها في البصرة بدعم من حكومة الهند البريطانية. كما قدم الولاة المماليك⁽¹⁸⁾ المساعدة اللازمة للشركة، حيث أمر الوالي (سليمان باشا أبو ليلى 1736-1761م) بوجوب احترام مقيم الشركة والاهتمام بحماية التجارة في البصرة، فضلا عن تقديمه الهدايا للمقيم البريطاني⁽¹⁹⁾، رغبة منه في تحسين العلاقات التجارية والسياسية معه، لأهميتها في تعزيز ميزانية تسير شؤون البلاد آنذاك، وتأمين منصبه في السلطة تحديا للمنازعين له على كرسي الولاية، مقابل الحصول على المساعدات العسكرية من بريطانيا اذا لازم الأمر ذلك.

وقد أعدت سلفا خططا احترازية لدرء أية أخطار محتملة في المستويين الداخلي والخارجي وأرتكزت هذه الخطط على دراسة جيدة لوضع المنطقة وبحث على نحو محموم على قيام صراع داخلي من شأنه أن يسهل مهمتها بحيث كانت تحدث صراعات في لحظات حرجة متعددة الاهداف تسهل للانكليز التدخل و مسك الأمور ما يؤمن مصالحها. ويبقى الاتهام ماثلا كونه ليس وليد صدفة، بل لابد من متآمرين ذي اطماع، وما سوى بريطانيا المؤهلة في واقع الأمر للأضطلاع بهذا الدور، وعدتها من مضامين أساسية للتجارة، فضلا عن منع الدول الاستعمارية المنافسة لها من استغلال ذلك في التقرب نحو الدولة العثمانية بهذا الشأن، وهي تعيش مرحلة تجذير وجودها في المنطقة العربية لاسيما بالعراق وبذلك سهل على بريطانيا الحصول على الفرمانات والامتيازات التجارية في

والغربية لقطف ثمار نتائج ما حققه أسطولهم في البحر، فأدى إلى تطور الرحلات البحرية الانكليزية وتحقيقها نتائج ملموسة ولاسيما استكشاف إمكانية إقامة علاقات تجارية مع المنطقة بعيدا عن طرق المواصلات البرتغالية. وقد حدثت أولى تلك المحاولات عندما تم اكتشاف طريق إلى الخليج العربي عبر الأراضي الروسية وفارس⁽⁴⁾.

وفي تلك الأثناء، جرت محاولات أخرى لتعزيز التجارة البريطانية مع المشرق عن طريق البحر الأبيض المتوسط فحصل الانكليز على أول امتياز تجاري لهم من الدولة العثمانية عام 1580⁽⁵⁾. وفي عام 1600 أسس البريطانيون "شركة الهند الشرقية" التي اتخذت من حلب على الساحل السوري مركز تجاريا لها وحلقة اتصال بين أوروبا من جهة والخليج العربي والهند من جهة أخرى عبر طرق التجارة البرية المعروفة⁽⁶⁾.

ولمنافسة البندقية والبرتغاليين في تجارة التوابل أخذت سفن الشركة تتردد بانتظام على المحيط الهندي ابتداء من عام 1608، بينما تاجرت للمرة الأولى مع الخليج العربي ابتداء من عام 1616⁽⁷⁾. وفي الوقت نفسه، وجهت الشركة البريطانية اهتماماتها إلى سواحل البحر الأحمر واليمن⁽⁸⁾. في تلك الفترة كيف أرست بريطانيا سياستها بعد أن سلمت تاجر التوابل (شركة الهند الشرقية) السجل التجاري لممارسة نشاطاتها، وكيف أصبح هذا الجزء المهم من المنطقة العربية يحتل جزءاً كبيراً من تفكير الاستراتيجيين البريطانيين لأهمية موقعه الجغرافي والتجاري الذي يربط الخليج العربي وإيران⁽⁹⁾، وكذا بالعالم الخارجي (الهند وأوروبا).

3-2 الاهتمام البريطاني بالعراق

لم تكتف بريطانيا بالساحل الشرقي "بندر عباس"⁽¹⁰⁾ وهي في بداية تواجدتها في منطقة الخليج العربي، بداية القرن السادس عشر، بل تجاوزت العمليات التجارية ليشمل الساحل الغربي للمنطقة، فأصبحت السفن الانكليزية ترسو بميناء البصرة ابتداء من 1763 بصورة مستمرة، كما أنشأت الشركة البريطانية مركزاً آخر للتجار البريطانيين بحجة أن بريطانيا هدفها تجاري بحت غير استعماري، ما جعل الباب العالي العثماني الاعتراف بامتيازات بريطانية في منطقة البصرة⁽¹¹⁾.

وعليه يمكن القول بأن بداية هذه الامتيازات كانت أحد مؤشرات السيطرة البريطانية فيما بعد على منطقة الخليج العربي، فالأحداث المتوالية فيما بعد أكبر دليل على ذلك⁽¹²⁾، وبتأسيس "شركة الهند الشرقية" أصبح المطامع البريطانية أكثر اتساعاً وانتشاراً، وكانت المنطقة العربية أهم المناطق الإستراتيجية⁽¹³⁾. خاصة بعدما انسحب هولندا من هذه المنطقة في عام 1754، تاركة المجال أمام الولوج البريطاني وبداية تثبيت الهيمنة البريطانية عليها. فأصبح ميناء البصرة من أهم المراكز التجارية والبريدية بالنسبة لبريطانيا في الشرق العربي⁽¹⁴⁾. فكان يستغرق وصول البريد ما بين الهند وبريطانيا

الإشراف على هذه الاتفاقية في إطار الامتياز التجاري مع الدولة العثمانية⁽²³⁾، وعليه فكان هذا العقد أو امتياز بمثابة أهم وثيقة تاريخية حدثت بين الدولة العثمانية (السلطان مراد الثالث في عام 1580 والدولة البريطانية⁽²⁴⁾).

وعليه فحلم بريطانيا استكمال السيطرة على البحار بدأ يتجسد عبر شركة الهند الشرقية بدعم حكومي بموجب الامتياز الذي منحه الملكة البريطانية إليزابيث الأولى (Elisabeth1) (1603-1558) لاحتكار التجارة البريطانية في منطقة الخليج العربي⁽²⁵⁾.

إلا أن هذه الفترة تخللتها بعض الأحداث تمثلت أساساً في سيطرة بعض الممالك مما حدثت اضطرابات في العراق وبغداد أثّرت سلباً على المصالح البريطانية بالمنطقة، مما زاد هاجس البريطانيين من عدم استكمال الاستفادة من حق الامتياز السلطاني، إلا بعدما تمكن العثمانيون من استرجاع السلطة والقضاء على نفوذ ولاية الممالك في بغداد⁽²⁶⁾. فكانت العراق بعد هذا بوابة الطريق المؤدي نحو الهند التي كان فيها مسيرة اقتصادية ومصالح حيوية لبريطانيا لهذا عازمت لندن على التدخل في شؤون العراق خلال فترته العثمانية⁽²⁷⁾. فأصبحت البصرة من أكبر المناطق ذات النفوذ البريطاني في المنطقة، لكن الدولة العثمانية بدأت تشعر بأهمية البصرة إلا بداية من عام 1810⁽²⁸⁾. ولكنه بعد فوات الأوان. إضافة إلى الخطر الاستعماري الذي بدأت تجسده بريطانيا في سياسة بعيدة المدى بمحاولة نقل آلاف الهنود إلى العراق بتغيير النمط السوسولوجي للعراق (المنطقة) حتى تكون أكثر ارتباطاً بالمنطقة الهندية. واستمرار على هذا التواجد المركز في العراق الذي اعتبرته خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه، قامت بتعزيز نفوذها في منطقة الشرق رداً على احتلال روسيا خلال الفترة (1828-1829) مناطق فارسية في إعلانها الحرب على الدولة العثمانية في 1828 حيث احتلت شرق الأناضول⁽²⁹⁾.

وبغية ربط الاقتصاد العثماني والعراقي ببريطانيا تم فتح البنك الإمبراطوري العثماني الذي تأسس في لندن عام 1863 فروعاً له في العراق، ففي شهر أوت 1893 افتتح فرع بغداد ثم فتح فرعين في كل من البصرة والموصل سنة 1894. وخلال هذه البداية الاستعمارية البريطانية لاقت بريطانيا الكثير من الصدمات مع قوى أوروبا لأنها أثّرت على مصالحها وهي كل من البرتغال وهولندا وفرنسا⁽³⁰⁾، وقد قامت بريطانيا خططاً إستراتيجية محكمة من أجل الحد من الصراع مع هذه الدول⁽³¹⁾ فقامت بتحالفات مرحلية و برؤية محكمة تمكنت من فرض سيطرتها وتصفية الأجواء⁽³²⁾.

1.4 مظاهر السياسة البريطانية في العراق

رأت الشركة البريطانية أن البصرة هي المكان الذي يمكن للمنتجات الانكليزية أن تحقق فيه فائدة مهمة في التجارة وفي السياسة أيضاً، إذ أصبحت المركز الرئيس والأفضل في نقل بريدها من الهند إلى الخليج العربي ثم نقله برا

الدولة العثمانية وحكام بلاد فارس⁽²⁰⁾، وغدت أكثر السفن البريطانية تحتكر نقل السلع التجارية من الهند إلى ميناء البصرة وبالعكس.

ولكن التجارة مع البصرة تدهورت نتيجة الحرب بين حسين باشا والي البصرة والدولة العثمانية وانتشار الأمراض في المدينة، مما أدى إلى اضطراب الحكم في البصرة وزيادة الضغط الفارسي من جهة وإلى اعتداءات العشائر البدوية لاسيما عشيرة (كعب) في شرق المدينة وأدى ذلك كله إلى كساد تجاري في أسواق البصرة وهجرة سكانها وانصراف عدد كبير من التجار الأجانب وانتقلت العدوى إلى الأسواق الفارسية أين غمرتها البضائع المهربة من البصرة، التي نتج عنها خلق مصاعب خطيرة على التجارة البريطانية في الخليج وخسائر سنوية عظيمة، حيث أجبرتها على تقليص وكالة البصرة إلى مقيمية وتعيين مستخدم واحد، لكن الطريق البري عبر البصرة قدّم خدمة كبيرة للبريطانيين خلال الحرب الثورية في أمريكا عام 1775، بعد مساعدة فرنسا للمستعمرات الأمريكية في حربها ضد بريطانيا، فاستعادت بريطانيا مقرها التجاري في البصرة ومواصلاتها إلى الهند بعد انتهاء الحرب⁽²¹⁾.

و خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر تحسنت الأوضاع الاقتصادية في البصرة وتمكنت الشركة الانكليزية من توسيع نفوذها في المنطقة من جديد، كما استطاعت زراعة بذورها السياسية في الأرض العثمانية بالحصول على حصّة الأسد من الامتيازات في العراق، حتى أصبح نشاط الشركة التجاري حجر عثرة أمام التطور الاقتصادي المحلي المحدود، بل أصبحت شركة الهند الشرقية البريطانية بمثابة، القاتل الاقتصادي في المنطقة، حيث أن حرفيي المدن العراقية تأثروا من تلك الأوضاع، وأصبحت الحرف بالركود وقيدت بقانون الامتيازات، مما أدى إلى عجزها عن مسايرة التقدم الصناعي ووصلت أزمة الاقتصاد المحلي ذروتها مع نجاح الثورة الصناعية في أوروبا منذ نهاية القرن الثامن عشر، حيث خلفت السياسة الاقتصادية البريطانية في الولايات العربية لا سيما العراق آثاراً مدمرة، فالدوائر الحكومية العثمانية صبت اهتمامها على خلق ظروف مناسبة لسحب أكبر قدر ممكن من الأموال للإنفاق على الجيش، وتلبية المطامع المتنامية للطبقة الحاكمة.

4- سياسة بريطانيا تجاه العراق

أنكف البريطانيون على ضمان سلامة تجارتهم من البلاد الشرق المارة عبر الأراضي العثمانية منذ البداية على اخذ عهدو السلامة والحماية المروية وتحسين المعاملة التجارية للانجليز، مما سهل تثبيت النفوذ البريطاني في العراق⁽²²⁾.

فكانت العراق من بين أهم الولايات العثمانية لدى السياسة البريطانية لمكانتها الجغرافية والتاريخية فتّم لهم ذلك عن طريق تحقيق امتياز في هذه المنطقة بموافقة الباب العالي في اسطنبول فكان كل من "إدوارد أوزبون وزميله ريتشارد ستابر" من (شركة الشرق الأدنى التجارية) هما الذين بدؤوا

مناصب الولاية. وكان تعيين الوالي سليمان باشا عام 1780 بدعم من المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في اسطنبول⁽³⁷⁾، أداة لتوسيع نفوذهم في المدن والقرى والعشائر، حيث أصبحت بغداد أهم مركز للتمثيل السياسي والتجاري البريطاني في المنطقة، كما برزت قوة شخصية المقيم البريطاني في العراق⁽³⁸⁾، و انعكس ذلك على سلوك بعض شيوخ العشائر وأصبحوا يجتهدون في التقرب منه لعلهم يحصلون على تركية الحاكم الجديد (المقيم البريطاني) في الحفاظ على مناصبهم تليين علاقتهم مع الولاة العثمانيين⁽³⁹⁾، لقد انهكت هذه الممارسات وقضت على هيبة وسيادة الدولة العثمانية، وافقرتها بشريا واقتصاديا وأضعفتها عسكريا وسياسيا وأمنيا وفتحت المجال أمام الاحتلال البريطاني ليفعل فعلته، كما مهدت هذه الأحداث المؤسسة الطريق امام القادم الغريب في تاريخ العراق ليبدأ الفراغ وليتحكم في مصير العراقيين ويؤسس للوجود البريطاني في العراق.

وقصد ترسيخ دعائم الوجود البريطاني في العراق وإزالة بقية الحواجز أمام استكمال المشروع السياسي الذي تم التخطيط له من قبل الاستراتيجيين البريطانيين، أنشأت بريطانيا هيئة لنقل البريد بين المدن الواقعة على النهر بواسطة زوارق البريد⁽⁴⁰⁾، وهي ترمي وراء ذلك الى معرفة دقيقة لأحوال العراقيين الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الامور السياسية، ودراسة علمية لامكانية استغلال نهر الفرات في الملاحة البحرية بين الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط⁽⁴¹⁾.

5- السياسة البريطانية تجاه القواسم (الإمارات العربية)

أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر بدأت تلوح في أفق منطقة الخليج العربي قوى القبائل الإماراتية التي أطلق عليها " القواسم " التي وقفت في وجه النشاط البريطاني عبر بحر الخليج العربي.. ما جعل بريطانيا تطلق على النشاط البحري للقواسم بالقرصنة البحرية كاسلوب للتشهير بالنشاط البحري للقواسم التي كانت تنصدي لاحتكارها التجاري في الخليج. فاستغلت الخلافات والانقسامات التي ميزت المنطقة للقضاء على قوة القواسم البحرية والنفوذ إلى المنطقة وتحويلها إلى " بحيرة بريطانية " خلال الفترة (1805 و 1819).

ومن بين المناطق الحاسمة في مواجهة قوة القواسم، الارتكاز على "جزيرة قشم"⁽⁴²⁾، فكان التحالف البريطاني-العماني، أحد العوامل الرئيسية في محاصرة غريمه القواسم، الذي وقع على اتفاق عام 1806 يتعهد فيه شيخ القواسم في الشارقة سلطان بن صقر إعطاء بريطانيا إنذارا مدته ثلاثة شهور قبل خرقه السلم بإيعاز من الموحد⁽⁴³⁾، وبسبب الاختلاف حول قتال القوات البريطانية، تخلي قواسم رأس الخيمة عن قواسم الشارقة بزعامته سلطان بن صقر، الذي وقع الصلح مع بريطانيا عام 1806⁽⁴⁴⁾، فهذا الاتفاق لربح للوقت كاستراتيجية بريطانية، فالانشغال الانجليز في صدامات أوربية كان سببا في تأجيل

بواسطة الطريق الصجراوي الى مدينة حلب أو اللاذقية ثم إلى اسيا الصغرى ومنها الى موالي اليونان و ايطاليا ، ثم عبر القارة الأوربية الى انكلترا ، وقد تمتع وكلاء الشركة في البصرة ببعض الامتيازات اذ منحت لهم قطعة أرض بالقرب من جمارك البصرة لتكون مقرا للوكالة الانكليزية ، في وقت توقفت فيه مظاهر التذمر من ضياع الرسائل وتأخرها في فترة الستينيات من القرن الثامن عشر، فقررت الشركة الانكليزية نقل بضائعها وممتلكاتها من جمبرون "بندر عباس" الى البصرة لضمان سلامتها ولاسيما بعد أن تمكنت الشركة من استرضاء القبائل التي يمر البريد الانكليزي عبر أراضيها⁽³³⁾ وغدت البصرة أكثر المراكز التجارية أهمية بالنسبة لبريطانيا في الشرق الأوسط، ومنها تنقل رسائلها برا، ولم يوفق الولاة العثمانيين من تثبيت سلطتهم ولم ينجحوا في نشر الامن والاستقرار في انحاء الولاية وبقية العشائر البدوية في المناطق المجاورة للبصرة مصدر ازعاج مستمر والاعتداءات الاجنبية قائمة، اذ استوجب على السلطات العثمانية طلب دعم سياسي وعسكري من وكلاء الشركة البريطانية، فما كان لبريطانيا الا أن أرسلت سفينتها العسكرية سوالو، إلى ميناء البصرة لمساعدة سليمان باشا لصد الحركات المسلحة لعشيرة (كعب)⁽³⁴⁾، وضمان مقاومة الاعتداءات الأجنبية المتصاعدة في منطقة الخليج العربي، وتمكن وكلاء الشركة الانكليزية من توسيع علاقاتهم السياسية وتشجيع تجارتهم في معظم ولايات العراق⁽³⁵⁾.

تذمرت السلطات البريطانية من حركات التمرد التي كانت تقوم به القبائل البدوية من وقف وقطع طرق المواصلات مع البصرة، اذ أرسلت تعزيزات أمنية وعسكرية خلال السنوات التي تالت عام 1761، لمساعدة والي البصرة لقمع والتصدي لعصيان سلطة عشيرة (كعب) في منطقة شط العرب، إلا أنها فشلت في إخضاعهم والتحكم في نشاطهم، بسبب معرفتهم الجيدة بالمنطقة، عكس الانكليز الذين فقدوا بعض سفنهم في المعركة وتكلف الجيش البريطاني خسائر كبيرة⁽³⁶⁾، و أعتبرت بريطانيا تلك الخسائر في العدة والعتاد، بمثابة حجة كافية لبسط نفوذها في المنطقة، وتوفير الأمن والسيطرة التامة لحماية تجارتها التي من خلالها ستزيد من نشاطها السياسي لتحقيق مآربها في العراق.

كان للاستعمار البريطاني في العراق أولوياته في برامجه التوسعية، وكان الانكليز يسيرون في هذا الاتجاه وفق خطة مدروسة، هدفها السيطرة الكاملة على مختلف شؤون العراق وكياناته، بالتركيز على القضاء على الأخطر فالأخطر والابقاء على الأضعف فالأضعف والأخضع، وفي هذا الاطار شعر الانكليز بأن انتهاج سياسة التدخل في شؤون الولايات العثمانية، تؤدي الى تقدم النفوذ البريطاني في المنطقة العربية. اذ وجدوا في تعيين الولاة العثمانيين وجرهم الى التحالف معهم للقضاء على الحركات المسلحة المناوئة لهم، وتزويدهم بأسلحة بريطانية لاستخدامها في مقاومة منافسهم على

مواجهة القواسم.

على المواجهة العسكرية في أكثر من مرة التي كانت تحمل طابع القرصنة⁽⁵¹⁾.

وأصبح الوجود البريطاني واقعيًا سياسيًا و شريكًا في لعب أدوار مهمة بعد أن كانت مرفوضة مجتمعيًا باتت الآن أداة سياسية يتم الضغط بها على استقرار المنطقة وعبر عن ذلك ألدود بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية عام 1838 بالقول " إن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيدا عن نفوذ أية دولة أخرى يمكن أن تنازعنا هذه السيطرة. ولكن ألا تكلفنا هذه السيطرة نفقات عالية ". ومن أجل تحقيق تنازلات أكثر في اتفاقاتها مع شيوخ الخليج في الأعوام 1838 و 1839 و 1847 قامت بريطانيا بالتشهير على أن القواسم ينقضون اتفاقيات السلام بحجة الهجمات البحرية على العديد من السفن. ولكنه حتى وإن كان زعم بريطانيا في نقض الاتفاقيات، فإن هجمات القواسم كانت ضد السفن البريطانية كرد فعل تجاه الاحتكار التجاري الذي كان تمارسه بريطانيا في الخليج العربي والتضييق على التجارة كما كانت في عهود سابقة لا ضرائب ورسوم جمركية وغيرها على الحركة التجارية عبر الموانئ الخليجية عامة والقاسمية خاصة⁽⁵²⁾، هذا ما اقلق بريطانيا على مصالحها خاصة وهذه المنطقة هي أقرب الخطوط البحرية المؤدية للهند. وبعد السيادة الضمنية على كل من الشارقة وعجمان وأم القيوين.

وكأحد نتائج السيطرة البريطانية على منطقة الخليج في الجهة الغربية هي زرع الانقسام كما ذكرناه سابق بدأت كل تظهر خارجة الإمارات المستقلة. فبرزت عدة قبائل على غرار " آل بو علي و آل النعيم" عندما تولى الحكم عبد الله بن راشد في إمارة أم القيوين وراشد بن حميد في إمارة عجمان. وقد وقع الشيخان على " معاهدة السلام العامة " كحاكمين مستقلين عن سلطة القواسم⁽⁵³⁾. وتعمق الخلاف أكثر حدة داخل المنطقة خصوصا عندما انسحبت قبيلة السودان من الشارقة عام 1824 وانفصال رأس الخيمة عنها عام 1869 وتكوينها إمارة مستقلة بنفسها حتى عام 1900، حين انضمت من مرة أخرى إلى الشارقة⁽⁵⁴⁾. أما في بني ياس انفصلت آل بوفلاست والفيضات من أبو ظبي عامي 1833 و 1835 على التوالي⁽⁵⁵⁾. هذا من أجل القضاء على حلف بني ياس بتوقيع شيخ دبي على تلك المعاهدة، رغم تبعية دبي إلى أبو ظبي مع العلم أن إمارة دبي لم يكن لها وجود إلا في سنة 1833 بقيادة آل مكتوم.

أما بالنسبة لسلطنة عمان فقد قامت بريطانيا بتقسيم ممتلكاتها الإفريقية (السلطنة-الإفريقية) " مسقط- زنجبار"، فانتزعت جزر موريا الخمس منها عام 1854. حيث زرعت في كل من عمان و زنجبار أمراء من مسقط من أجل بث الخلاف الأسري في العائلة المالكة الواحدة عدم الاستقرار.

وبعدما سيطرت بريطانيا على أغلب مناطق الخليج العربي أصبح لزاما على كل الدول الأخرى التي تريد إبرام اتفاقيات معها يجب أن تكون تحت موافقتها.

وبعدها شنت القوات الانجليزية حملة ضد قواسم رأس الخيمة خلال عامي (1810/1809) وتم القضاء على قوة القواسم في الميناء.. وكان مما يميز سياسة بريطانيا في منقطة القواسم ضرب فريق بآخر من أجل القضاء على الاثنين عاجلا أم آجلا، فمهاجمة سلطان مسقط لرأس الخيمة ما بين عامي 1813 و 1814، إضافة إلى عقد المعاهدات مع الموحدين عام 1814 تدعوهم فيه إلى عدم التعرض لسفنها، وبمهاجمة القواسم السفن البريطانية⁽⁴⁵⁾.

ولكنه بداية من عام 1816 انهارت هذه الاتفاقية. في هذه الأثناء تحولت حدود العمل السياسي إلى عمل عسكري عام 1819 بقيادة "السير وليم كير" ضد حركة المقاومة للقواسم باحتلال رأس الخيمة، ثم بعد حصار شهادته المنطقة قام قادة القواسم بالاستسلام بإلقاء السلاح، وقاموا بتوقيع اتفاقات يكون في تحقيق الهيمنة البريطانية المتعلقة بالمنطقة الساحلية فقط، لخوفها من المنطقة الصحراوية وعدم الضياع داخليا في الكثبان الصحراوية، وإثر هذه الأحداث الأخيرة أصبحت منطقة القواسم تشهد تحولا خطيرا بسبب السياسة البريطانية⁽⁴⁶⁾، فقد أصبحت أغلب المدن الساحلية تحت الحصار والضربات العسكرية من أجل تفكيك الحلف البحري- البري للقواسم خاصة في كل من منطقتي النفوذ في الشارقة و بني ياس إضافة إلى عقد اتفاقية مع شيوخ ساحل عمان عام 1820 للاستحكام أكثر على علاقاتها الإستراتيجية مع القواسم وبني ياس والاعتراف بهؤلاء حكاما مستقلين في شكل من أجل تفكيك الوحدة السياسية والاجتماعية. وبالتالي منع سفن الشارقة من الملاحية في الخليج "بصورة استثنائية".

وإثر كل هذه السيطرة الأحادية من جانب بريطانيا تم عقد اتفاقيات ثنائية بريطانية -شيوخ الخليج في إطار ما يسمى بمعاهدة السلام العامة بين 8 جانفي و15 مارس، وهكذا وقع كل من شيوخ ساحل عمان، الشارقة، وعجمان ورأس الخيمة ودبي وأبو ظبي وجزيرة الحمراء وأم القيوين ورامس ثم مع أمير البحرين في 23 شباط 1820⁽⁴⁷⁾ ومع سلطان مسقط عام 1822⁽⁴⁸⁾. تتعلق أساسا حول المحافظة على السلم والامتناع عن القرصنة في البر والبحر والسماح لقواتها بتفتيش السفن العربية.

وعليه فقد أصبح كامل هذه المنطقة تحت الهيمنة الاستعمارية البريطانية دون منازع من أي قوة أجنبية (أوروبية) أخرى.

ورغم التزام شيوخ البحرين بالانضمام إلى معاهدة السلام العامة⁽⁴⁹⁾. شرط الاعتراف البريطاني بأل خليفة حكاما على البحرين⁽⁵⁰⁾.

لكن سياسة بريطانيا كانت ترمي إلى بث الخلاف بين كل من مسقط والبحرين حتى تبقى المنطقة في حاجة إلى التدخل البريطاني وكسب طرف على آخر فقد شجعت كلا الطرفين

6. خاتمة

- لقد كان تطلع الانجليز إلى منطقة الخليج العربي، وبالتحديد إلى العراق في أوائل القرن السادس عشر تحت غطاء التجارة، ولكن يحمل في طياته النظرة الاستعمارية.

- لقد كانت شركة الهند الشرقية الأداة والوسيلة لتحقيق الفكرة الاستعمارية البريطانية في منطقة الخليج العربي بإنشائها وكالة تجارية لها في إيران عام 1619 في بندر عباس ثم نقلت الوكالة إلى البصرة أوائل عام 1763.

- لقد اتبعت بريطانيا سياسة منهجية متدرجة لفرض نفوذها على المنطقة و توسيعه بدء بالتجارة ثم بعد ذلك سياسيا واستراتيجيا. بداية لم تنشأ بريطانيا أن تفرض نفوذها على المنطقة دفعة واحدة، بل جعلته يتدرج صعودا انسجاما مع الاعتبارات السياسية والإستراتيجية المستجدة . صحيح أن قوتها العسكرية إبان فترة الدراسة هي التي ظهرت على الساحة الخليجية بداية كأداة لتثبيت نفوذها، إلا أنه سرعان ما تبين أن حرب الأعوام 1805 - 1819 ما كانت سوى تمهيد لهيمنتين اقتصاديتين وسياسيتين استهدفت القضاء على الاقتصاد المحلي و ممارسة نفوذ على التجمعات القبلية في المنطقة . فما أن هدأ المدفع حتى بدأت الدبلوماسية تحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية من خلال الاتفاقات والمعاهدات .

- وأشرفت بريطانيا على معركة تفتيت المنطقة .. قد تكون تعجلت أو بدلت في الأساليب والأدوات، لكنها لم تخطئ الهدف ولم تسعى إلى مصالحها بشكل استراتيجي، إنما فقط في إدارة المعركة في شقها الثانوي.. وهي استدركت هذه الأخطاء التكتيكية بجريمة جديدة، فهي بعد أن وصلت إلى اتفاقات و معاهداتها مع إمارات الخليج العربية، حيث أشاعت جوا من الانفراج الكبير في المنطقة لتخفيف عن دول الخليج التي سارعت إلى عقد هذه المعاهدات، إلا أنه يتضح المنحى الاقتصادي لتلك الاتفاقات والمعاهدات من خلال : تدمير أسطول القواسم والسفن التجارية العربية وتفتيشها ومصادرتها بحجة ممارسة القرصنة وتجارتي الرقيق والأسلحة ومحاصرة خطوط التجارة بوضع الخططين المانعين وتحويل التجارة العربية في ساحل عمان إلى تجارة ساحلية ومنع الأسطول العماني من التجارة تحت الأعلام الفرنسية من الخليج إلى الهند و إلى إفريقيا وجعله " كومة من الهياكل الخشبية " وربط الخليج بالسوق الرأسمالية العالمية وتأمين الامتيازات لشركائها وأفضل الشروط الضريبية والجمركية لسلعها المصدرة إلى المنطقة وتحويل الخليج إلى منطقة ترانزيت وفرض نمط اقتصادي معيشي واحد على السكان المحليين يقوم على استخراج اللؤلؤ.

- أبانت الدراسة أن الانقسامات السياسية في الخليج وغياب إطار مركزي موحد للمنطقة جعل من بريطانيا السلطة

العليا وحول بالتالي التجمعات القبلية المتناحرة و المبعثرة إلى قوى شبه سياسية استمدت شرعيتها وديمومتها من الاستعمار البريطاني. وقد كان في مصلحة بريطانيا ترك التناحر على البر على ما هو عليه شرط ألا يمس بالسلم في البحر. وقد أدى التناحر الداخلي والمخاوف من القوى الإقليمية إلى سعي الزعماء الخليجيين في أكثر الأحيان للاستعانة بالخارج كلبا لحمايته.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

الهوامش

1- تعد معركة الارمادا إحدى أهم المعارك البحرية في التاريخ الانكليزي، ونقطة تحول في تاريخ انكلترا، فساهمت في تعزيز ثقتها بنفسها للتوسع البحري. للتفاصيل يراجع: Garrett Mattingly, The Armada, 1st ed., Bernard Ireland, Warships Cambridge 1959, pp.387-393; From Sail to Nuclear Age, Spain 1976, pp.26-28

2- عقدت انكلترا معاهدتي 1592 و 1593 مع فرنسا للتعاون بينهما ضد اسبانيا. وللغرض نفسه، عقدتا معاهدة أخرى سنة 1596، تنص على عدم عقد أي اتفاق لأي من الجانبين مع اسبانيا دون استشارة الطرف الآخر. واستمرت هذه المعاهدة الأخيرة حتى عام 1598، عندما عقد هنري الرابع، ملك فرنسا، معاهدة صداقة مع اسبانيا متجاوزاً بذلك معاهدة 1596 مع انكلترا: John Bruce, Annals of the Honorable East India Company from Their Establishment by the Charter of Queen Elizabeth 1600, to the Union of the London and English East India Companies, Vol.1, London 1808, pp.56-58

3- Ibid., pp.57-58.

4- عبد العزيز عوض، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج 1، بيروت، عمان 1991، ص 81-84.

5-C.wood ; A History of the levant company 2rd. London 1964 p.8

6-Wood, op.cit. pp 75-77.

7-kamal salibi, A History of Arabia ;Beirut 1980 p.144.

8- وجه البريطانيون عنايتهم إلى التجارة مع الهند عبر البحر الأحمر، لكن محاولتهم هذه ظلت متعثرة حتى العقد الأول من القرن السابع عشر بسبب رفض العثمانيين السماح للسفن الأجنبية الملاحة في هذا البحر و الاقتراب من الأماكن المقدسة. وفي عام 1618 حصل الانجليز آخر الأمر على امتياز عثماني للمتاجرة مع مخا، و افتتحوا لهم وكالة تجارية هناك . ثم وسعوا نشاطهم نحو عدن، التي سرعان ما تخلوا لخلوها من مكاسب تجارية . كما أن تعرض سفنهم للمضايقات في البحر الأحمر جعلهم يفلقون وكالتهم هناك و يعلقون تجارتهم مع مرافئ اليمينية :انظر عوض المرجع السابق، ج1، ص 156 - 158

9- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 - 1958، (بغداد، 2000)، ص 13.

10- عادل محمد خضر، "الصراع الدولي في الخليج العربي"، مجلة قضايا عربية، العدد (9-10)، المجلد 8، بيروت، 1981، ص 41.

11- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة عن اللغة الإنكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج1، قطر، دت، ص 227.

12- عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي (1747-1787)، ت: هاشم كاظم لازم، بغداد، 1977، ص 115.

13- ألبرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ت: هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1987، ص 133

14- عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص 114.

- 15- إبراهيم خليل العلاف، "الخدمات البرقية والبريدية في العراق إبان العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد 21، سبتمبر 2000، ص 176.
- 16- السلطان العثماني الثالث والعشرون كان شاعرا واديباً خاض حروب مع روسيا القيصرية وبلاد فارس، مستغل تدهور أوضاعهما الداخلية؛ انظر، شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق 2001، ص 241-245.
- 17- عبد الأمير محمد أمين، مصدر سبق ذكره، ص 39-40.
- 18- المالك هم من الرقيق الأبيض من الجراكس، ادخلوا المدارس العسكرية واصبحوا ماهرين في القتال، والمالك في العراق الذي جلبهم الوالي (حسن باشا) من اسواق تفليرس وهم اطفال وادخلهم مدارس خاصة تعلموا القراءة والكتابة والسباحة والفروسية وفنون القتال، وبعد تخرجهم عملوا في سلك الجيش أو الوظائف الحكومية، واصبحوا قوة تمكنت من حكم العراق في الاعوام 1750-1831. انظر: احمد علي الصوفي، المالك في العراق، صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب 1749-1831م، الموصل، 1952؛ علاء موسى كاظم نورس، حكم المالك في العراق 1750-1831، بغداد 1975.
- 19- عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص 92.
- 20- عبد الأمير محمد أمين مصدر سبق ذكره، ص 42.
- 21- صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، الالف كتاب 121 مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، د، ت، ص 33.
- 22- زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، بغداد، 1968، ص 35.
- 23- زكي صالح، المصدر نفسه، ص 36.
- 24- للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية، ينظر: المصدر نفسه ص 37-41.
- 25- مفيد كاصد الزبيدي، "بريطانيا والمشرق العرب في القرن العشرين"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 5، مارس 1993، ص 18.
- 26- زكي صالح، المصدر السابق، ص 125.
- 27- حسن العطار، الوطن العربي: دراسة لتطورات السياسة الحديثة، ط2، القاهرة، 1966، ص 25.
- 28- فيليب ويلارد أيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ت: جعفر الخياط، بيروت، 1949، ص 20.
- 29- أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، ت: صالح سعداوي، استانبول، 1999، ص 95.
- 30- عبد الأمير محمد أمين، "مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوروبي 1500 - 1820"، في: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 1986، ص 35.
- 31- عبد العزيز عوض، مرجع سابق، ج1، ص 128.
- 32- حول صعود نجم هولندا في الخليج ثم مزاحمة بريطانيا لها، انظر: ولسون، مصدر سبق ذكره، ص 153-191.
- 33- عبد العزيز عوض، مصدر سبق ذكره، ص 58.
- 34- عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص 94.
- 35- ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ت: جعفر الخياط، مطبعة الاديب، بغداد، 1985، ط6، ص 208.
- 36- عبد الأمير محمد أمين، المصدر السابق، ص 141.
- 37- علاء موسى كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف، عهد المالك والأسر الحاكمة، العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص 606.
- 38- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، الدار الوطنية، بغداد-1978م، ص 73؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 308.
- 39- عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد 2004، ط2، ص 70؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 307.
- 40- ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 382.
- 41- المصدر نفسه، ص 75.
- 42- ج.ج. لوريير، المصدر السابق ص 977.
- 43- محمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب، دمشق 1989، ص 58.
- 44- محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص 58.
- 45- ج.ج. لوريير، المصدر السابق، ج2، ص 996-997.
- 46- منى غزال، تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من 1700 إلى 1979، دم 1991 ص 101.
- 47- Wilson, op.cit pp.217, 246.
- 48- منى غزال، مرجع سابق ص 107.
- 49- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا و إمارات الساحل العماني، ص 225.
- 50- Wilson, op.cit p.209.
- 51- المرجع السابق ص 114.
- 52- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، مصدر سابق، ص 155، 151-156.
- 53- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، مصدر سابق، ص 225-226.
- 54- ج.ج. لوريير، مصدر سبق ذكره، ص 1138، 1154.
- 55- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 307-308.

المراجع

- إبراهيم خليل العلاف، 2000، "الخدمات البرقية والبريدية في العراق إبان العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد 21.
- أكمل الدين إحسان أوغلي، 1999، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1، تركيا، استانبول، دن، تر: صالح سعداوي.
- ألبرت م. منتشاشفيلي، 1987، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، بغداد، دن، ترجمة عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي.
- ج.ج. لوريير، دت، دليل الخليج، القسم التاريخي، قطر، ترجمة عن اللغة الإنكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج1.
- حسن العطار، 1966، الوطن العربي دراسة مركزاً لتطورات السياسة الحديثة، القاهرة، ط2.
- كي صالح، 1968، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، بغداد.
- عادل محمد خضر، 1981، "الصراع الدولي في الخليج العربي"، مجلة قضايا عربية، العدد (9-10)، المجلد 8، بيروت.
- عبد الأمير محمد أمين، 1986، "مقاومة إمارات شرق الجزيرة العربية وقبائل الخليج العربي للتغلغل الاستعماري الأوروبي 1500-1820"، في: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت.
- عبد الأمير محمد أمين، 1977، المصالح البريطانية في الخليج العربي (1747-1787)، ت: هاشم كاظم لازم، بغداد.
- عبد العزيز عوض، 1991، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج1، دار الجيل، بيروت.
- فيليب ويلارد أيرلند، 1949، العراق دراسة في تطوره السياسي، ت: جعفر الخياط، بيروت.
- مد حمدي الجعفري، 2000، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 - 1958، بغداد.

- مفيد كاصد الزبيدي، 1993، "بريطانيا والمشرق العرب في القرن العشرين"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 5.
- منى غزال، 1991، تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من 1700 إلى 1979.
- شكيب ارسلان، 2001، تاريخ الدولة العثمانية، دار ابن كثير، دمشق
- صلاح العقاد، د. ت، الاستعمار في الخليج الفارسي، الالف كتاب -121 مكتبة الانجلو المصرية القاهرة
- ستيفن همسلي لونكريك، 1985، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ت: جعفر الخياط، مطبعة الاديب، ط6، بغداد.
- علاء موسى كاظم نورس وعماد عبد السلام رؤوف، 1983 عهد المماليك والأسر الحاكمة، العراق في التاريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد.
- عبد الفتاح ابراهيم، 2004، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، ط2، بغداد.
- Bernard Ireland. 1976; Warships From Sail to Nuclear Age. Spain.
- C.wood ; 1964 A History of the levant company .2rd.London
- Garrett Mattingly. 1959. The Armada. 1st ed. Cambridge. pp.387-393
- Kamal salibi.1980.Ahistoryof Arabia ;Beirut

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفان عبد القادر بن شرقي، علي العبيدي، (2021)، النظرة الاستعمارية البريطانية لمنطقة الخليج العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات. ص: 61-69